دور الاستدامة البيئية في تنافسية القطاع السياحي في البلدان العربية

The role of environmental sustainability in the competitiveness of the tourism sector in the Arab countries

شاهد إلياس[1]
جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي
chahed_ilias@yahoo.fr

مخزومي لطفي
جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي
lotfimekhzoumi39@gmail.com

دفرور عبد النعيم
جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي
naimdefrour@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/06/10 تاريخ القبول: 2018/06/30

ملخص :

ازداد الاهتمام بمؤشرات تنافسية السفر والسياحة في السنوات الأخيرة، لدورها في تحديد مختلف المجالات التي يجب على الدول مراعاتها للحصول على نصيب اعلى من الدخل السياحي. ولعلى من أبرز المؤشرات التي تزايد التركيز عليها ما تعلق بالاستدامة البيئية، حيث سيحاول البحث ابراز أهمية مؤشر الاستدامة البيئية ودوره في دعم تنافسية القطاع السياحي لمجموعة من البلدان العربية خلال الفترة 2007-2017، (حيث تمثل سنة 2007 سنة صدور اول تقرير لمؤشرات تنافسية السفر والسياحة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي).

الكلمات المفتاحية: الاستدامة البيئية، مؤشرات تنافسية السفر والسياحة، البيئة التمكينية.

تصنيف JEL: C51، Q14.

Abstract:

The importance of tourism and tourism competitiveness indicators has increased in recent years to determine the various areas that countries must consider to obtain a higher share of tourism income. The study will highlight the importance of the Environmental Sustainability Index and its role in supporting the competitiveness of the tourism sector for a group of Arab countries during the period 2007-2017(2007 is the year of the first report of the indicators of the competitiveness of travel and tourism from Party of the World Economic Forum).

Keywords : environmental sustainability, competitive indicators of travel and tourism, enabling environment

Classification JEL : C51, Q14.

Résumé:

L'importance des indicateurs de compétitivité du tourisme et du tourisme a augmenté ces dernières années pour déterminer les différents domaines que les pays doivent prendre en compte pour obtenir une part plus importante des revenus du tourisme. Et sur les indicateurs avancés que l'intérêt croissant pour ceux qui ont trait à la durabilité de l'environnement, où il tentera de recherche souligner l'importance de l'indice de durabilité environnementale et son rôle dans la compétitivité du secteur du tourisme pour un groupe de pays arabes au cours de la période 2007-2017, (représentant 2007, l'année la publication du premier rapport des voyages compétitifs et des indicateurs touristiques Par le Forum économique mondial).

Mots-clés: durabilité environnementale, indicateurs concurrentiels des voyages et du tourisme, environnement favorable.

Codes de Classification de JEL: C51, Q14

[1] chahed_ilias@yahoo.fr، شاهد إلياس

1. مقدمة:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجما الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية ضعيفة، وهي لا تتناسب مع ما يذخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر ومعدلات البطالة.ومع زيادة الاهتمام بموضوع الاستدامة البيئية، والتأخر الواضح للدول العربية في هذا المجال، أصبح من اللازم معرفة العلاقة والدور الذي يمكن ان تلعبه الاستدامة البيئية في ترقية القطاع السياحي ودعم تنافسيته في البلدان العربية.

وقبل وضع اي خطة او برنامج للنهوض بالقطاع السياحي على مستوى كل دولة عربية من ناحية، أو العمل العربي المشترك والتبادل البيني من ناحية اخرى، ينبغي معرفة وتشخيص مستوى تنافسية هذا القطاع الاقتصادي الهام والحيوي، وتحديد دور الاستدامة البيئية في ذلك. وبناءا عليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للاستدامة البيئية ان ترفع من مستوى تنافسية قطاع السياحة في البلدان العربية؟

يهدف هذا البحث الى التعرف على قطاع اقتصادي هام في البلدان العربية، من ناحية معرفة مستوى ومؤشرات تنافسيته بالتركيز أكثر على موضوع الاستدامة البيئية وعلاقته بتنافسية السياحة. كما يسلط الضوء على أهمية الاستثمار في نشاط اقتصادي خارج نطاق المحروقات في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، حيث أدركت العديد من الدول العربية بأن السياحة هي طريق متميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تتنافس في زيادة الانفاق على الدعاية في الاسواق السياحية المحددة، والتي تطورت حتى اصبحت تنشيطا سياحيا متكاملا وشاملا مثل السياحة الثقافية والفنية، والدينية والعلاجية، والرياضية، وسياحة المهرجانات والمؤتمرات.

2. التنمية السياحية المستدامة

1.2 السياحة ومسألة الاستدامة:

تعد السياحة واحدة من أسرع الصناعات نموا في العالم وتعد مصدرا رئيسيا للدخل في العديد من البلدان .وكونها صناعة موجهة نحو الناس، توفر السياحة أيضا العديد من الوظائف التي ساعدت على تنشيط الاقتصادات المحلية. غير أن السياحة، شأنها في ذلك شأن أشكال التنمية الأخرى، يمكن أن تسبب أيضا نصيبها من المشاكل، مثل الاضطراب الاجتماعي، وفقدان التراث الثقافي، والاعتماد الاقتصادي، والتدهور البيئي. وقد أدى التعرف على آثار السياحة العديد من الناس إلى البحث عن عطلات أكثر مسؤولية. وهي تشمل أشكالا مختلفة من السياحة البديلة أو المستدامة مثل: السياحة القائمة على الطبيعة، والسياحة البيئية، والسياحة الثقافية. جميع الأنشطة السياحية مهما كان الحافز -العطل، سفر رجال الأعمال والمؤتمرات والسفر المغامرة والسياحة البيئية -تحتاج إلى أن تكون مستدامة. وتعرف السياحة المستدامة بأنها "السياحة التي تحترم كل من السكان المحليين والمسافرين، والتراث الثقافي والبيئة". وهي تسعى إلى تزويد الناس بعطلة مثيرة وتعليمية تعود بالفائدة على سكان البلد المضيف أيضا.[1]

ويمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة بانها: "السياحة التي تأخذ في الاعتبار الكامل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة". وتنطبق المبادئ التوجيهية للتنمية السياحية المستدامة والممارسات الإدارية على جميع أشكال السياحة في جميع أنواع الوجهات، بما في ذلك السياحة الجماعية ومختلف قطاعات السياحة المتخصصة. وتشير مبادئ الاستدامة إلى الجوانب البيئية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية، ويجب إقامة توازن مناسب بين هذه الأبعاد الثلاثة لضمان استدامتها على المدى الطويل وبالتالي، ينبغي للسياحة المستدامة:[2]

- الاستفادة المثلى من الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية، والحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية والمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي؛
- احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على التراث الثقافي المبني والمعيشي والقيم التقليدية، والمساهمة في التفاهم بين الثقافات والتسامح؛
- ضمان عمليات اقتصادية قابلة للحياة وطويلة الأجل، وتوفير المنافع الاجتماعية والاقتصادية لجميع أصحاب المصلحة الموزعة توزيعا عادلا، بما في ذلك فرص العمل المستقرة والفرص المدرة للدخل والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة، والمساهمة في التخفيف من وطأة الفقر.

وتتطلب تنمية السياحة المستدامة مشاركة مستنيرة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن قيادة سياسية قوية لضمان المشاركة الواسعة وبناء توافق الآراء .إن تحقيق السياحة المستدامة هو عملية مستمرة وتتطلب مراقبة مستمرة للآثار، واتخاذ التدابير الوقائية و/أو التصحيحية اللازمة عند الضرورة. كما يجب أن تحافظ السياحة المستدامة على مستوى عال من الرضا السياحي وأن تضمن تجربة مفيدة للسياح وأن ترفع وعيهم بقضايا الاستدامة وأن تعزز الممارسات السياحية المستدامة فيما بينهم. وتسعى السياحة المستدامة دائما لتحقيق التوازن بين احتياجات الناس، والبيئة، والأعمال التجارية. ومع ذلك، ومع مرور الوقت، اتضح أن تشجيع الناس على العمل في مجال السياحة وتدريبهم على نحو مناسب أمر حيوي للتنمية السياحية المستدامة.[3]

2.2 السياحة ضمن الخطط العالمية للتنمية المستدامة:

انعقد مؤتمران في عام 2015 كانا لهما التأثير على الطريقة التي تقوم بها صناعة السياحة، الاجتماع الأول هو مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة في نيويورك، وجاء برنامج العمل هذا من الأهداف الإنمائية للألفية وكان واحدا من النتائج الإيجابية القليلة لمؤتمر ريو +20 في البرازيل في عام 2012. المؤتمر الثاني هو مؤتمر تغير المناخ COP21 في باريس، والذي يسعى للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 2 C إضافية. وفي الوقت نفسه، فإن المنظمات التي تعمل بالنيابة عن صناعة السياحة هي بلا شك توسعية في أهدافها. وحملات المجلس العالمي للسفر والسياحة من أجل زيادة حرية السفر وتشجيع السياسات التي تسمح بنمو السياحة. ويهدف مجلس الأجندة العالمية لمستقبل السفر والسياحة التابع للمجلس الاقتصادي العالمي، بوصفه أحد برنامجي العمل الرئيسيين، إلى خلق "سفر عديم الاحتكاك "يمكن أن يسهل حركة ملياري مسافر. وتتوقع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أيضا نمو السياحة الدولية إلى مليارين من الوافدين، وتدعو إلى زيادة التواصل ودفع المزيد من التخفيض في متطلبات الحصول على التأشيرات من أجل تيسير السفر.[4]

شكّل العام 2015عاماً مفصلياً فيما يخص التنمية عل الصعيد العالمي، حيث أن الحكومات قد اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحدد هذه الخطة الجسورة إطاراً عالمياً للقضاء عل الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم، والتصدي للتغيّر المناخي بحلول العام 2030. وإذ ترتكز عل الأهداف الإنمائية للألفية، تتمحور هذه الخطة الطموحة المؤلفة من 17هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية متصلة بها حول الإنسان، وتتسم بقدرتها عل إحداث التحولات وبطابعها الشمولي والمتكامل .وللسياحة القدرة على المساهمة بصورة مباشرة او غير مباشرة في جميع الأهداف. وهي قد أُدرجت عل وجه التحديد ضمن الغايات في الأهداف 8 ،12 و14 التي تتعلق تباعاً بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية.

وتحتل السياحة المستدامة موقعاً راسخاً في خطة العام 2030. إنّ ما يقتضي إنجاز هذه الخطة إطاراً واضحاً للتنفيذ وتمويلاً كافياً، فضلاً عن الاستثمار في التكنولوجيا والبنى التحتية والموارد البشرية. ويمكن ان نلخص الغايات المتعلقة بالسياحة فيما يلي:[5]

- السياحة هي من القوى التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي العالمي، وهي تؤمن حالياً وظيفةً واحدة من أصل 11وظيفة في جميع أنحاء العالم. ومن خلال إتاحة فرص العمل اللائق في القطاع السياحي، يمكن للمجتمع – وبخاصة الشباب والنساء –الإفادة من تعزيز المهارات والتطور المهني. والجدير بالذكر أن الغاية 8-9 تسلم بما لهذا القطاع من مساهمة في خلق الوظائف إذ تنص عل "وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030"؛
- يمكن للقطاع السياحي الذي يعتمد ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين أن يضطلع بدور هام في الإسراع في التحول العالمي نحو الاستدامة. ولأجل هذا الغرض، وعملاً بالغاية 12، لا بد من "وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية". ويرمي برنامج السياحة المستدامة ضمن إطار السنوات العشر ب للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى تطوير هذا النوع من الممارسات المستدامة، بما في ذلك المبادرات الكفؤة من حيث استخدام الموارد التي تؤدي الى تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- تعتمد السياحة البحرية والساحلية، وهي أهم القطاعات السياحية وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على النظم الإيكولوجية البحرية السليمة. ويجب أن تكون التنمية السياحية جزءاً من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بغية المساعدة على حفظ وصون النظم الإيكولوجية الهشة، وأن تشكل قاطرة للارتقاء بالاقتصاد الأزرق، تماشياً مع الغاية 14-7: "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً إ من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الادارة المستدامة لمصائد السماك، وتربية الاحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030".

3. تنافسية السياحة ومؤشراتها

1.3مفهوم تنافسية السياحة:

السياحة ظاهرة اقتصادية اجتماعية تطورت عبر الأيام، وازدادت أهميتها نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث، وخصوصا في الفترة المتسمة بالتطور الكبير لوسائل الاتصالات، حيث تقاربت البلدان وزادت شدة الاتصال الحضاري فيما بينها، عدا عن الشعور المتزايد لدى جميع الناس بالحاجة إلى السياحة طلبا للراحة والمتعة وزيادة المعرفة. حيث تعتبر السباحة وفق إعلان مانيلا العالمي الذي تمخض عن المؤتمر الدولي للسياحة سنة 1980 نشاطا ضروريا لحياة الشعوب، بسبب آثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والعلاقات الدولية، كما يعتبر الاعلان العائدات الاقتصادية للسياحة لا تشكل المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه قرار تشجيع هذا النشاط، كما أكد الاعلان على ايلاء عناية كاملة لقضية تطوير النشاطات السياحية.[6]

وتعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في هذا القطاع. والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء المحلية الداخلية أو الأجنبية الخارجية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح.[7]

ويتم معرفة وتحليل التنافسية على مستوى القطاع بمقارنته بالقطاعات المنافسة الأخرى، ويكون القطاع تنافسيا أيضا إذا حقق عوائد عالية أعلى من المتوسط مع وجود منافسة حرة من قبل الموردين الأجانب. وهناك تعريف آخر لتنافسية القطاع هو أن تكون إنتاجية عناصر منافسيه، إلى جانب تحقيق التفوق من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية. ويمكن تعريف التنافسية على مستوى القطاع على أنها قدرته على المنافسة بمنتجاته وخدماته في الأسواق المحلية والعالمية، سواء من خلال السعر المنخفض والجودة العالية، استنادا إلى معدلاته المرتفعة في الانتاجية والقادرة على الابتكار والتطوير المستمر.

2.3 مؤشرات تنافسية السياحة قبل سنة 2015:

تمثل التنافسية بمفهومها العام معيارا لتقييم الأداء النسبي للدول مقارنة بغيرها من دول العالم وذلك للوقوف على جوانب الضعف والقوة لها في مجال المقارنة، وقداهتمت كثير من المؤسسات الدولية بإعداد تقارير على مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة كان أحدثها مجال السياحة والسفر حيث أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007 ليفتح الباب أمام تقييم إنجازات دول العالم في هذا المجال ووضعها في ترتيب تنازلي حسب معيير محددة. وعلى الرغم مما قد يوجه إلى التقرير من أوجه نقد في منهجيته أو درجة شموليته، إلا أن من المفيد تناول ما يخص الدول العربية في هذا التقرير بإعتباره التقرير الدولي الأول في هذا المجال. ويقيس المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والتي تشمل القواعد الأساسية والأنظمة، والظروف والجهود البيئية، السلامة والأمن، الخدمات الصحية والنظافة، أولويات السياحة والسفر، البنية التحتية للنقل الجوي والبري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية الأسعار، رأس المال البشري، مفهوم السياحة الوطنية، والمصادر الطبيعية والثقافية.

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في مارس 2007 تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في العالم، وتبرز أهمية التقرير في كونه يصنف الدول في مؤشر يعبر عن مدى توافر البيئة الداعمة للسياحة من حيث النظم والإجراءات والبنية التحتية والموارد الطبيعية والبشرية...إلخ. ويتكون المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر من ثلاثة مؤشرات فرعية كما يلي[8]:

- الإطار التنظيمي.
- بيئة الأعمال والبنية الأساسية.
- الموارد البشرية والثقافية والطبيعية.

وتحتوي هذه المؤشرات الفرعية بدورها على 13 عنصر تمثل محاور لتقييم السياحة في دول العالم، وقد تم حساب المؤشر باستخدام بيانات إحصائية تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة بالإضافة إلى بيانات مسحية حول إنطباعات المجلس التنفيذي للمنتدى تغطي 124 دولة على مستوى العالم من بينها عشرة دول عربية فقط. يحسب المؤشر باستخدام معادلة لتحويل البيانات الخام ووضعها في مدى 1-7، تأخذ المعادلة الشكل التالي[9]:

$$1+\left(\frac{\text{قيمة المؤشر للدولة} - \text{اقل قيمة في الدولة}}{\text{أكبر قيمة في الدولة} - \text{أقل قيمة في الدولة}}\right)\times 6$$

حيث تشير أقل قيمة في العينة وأكبر قيمة في العينة إلى أسوأ وأفضل أرقام تحققت على مستوى الدول في هذا المؤشر. ويتم حساب قيم المؤشرات الفرعية كمتوسطات غير مرجحة لجميع القيم، كما يحسب المؤشر العام أيضا كمتوسط غير مرجح للمؤشرات الفرعية[10].

ارتفع عدد الدول التي شملها تقرير تنافسية السياحة العالمية لسنة 2009 إلى 133 دولة، من ضمنها 14 دولة عربية، وعدد المؤشرات 14 مؤشر، ومعالجا مؤشر " الاستدامة البيئية " بشكل أفضل منذ العام 2007 وبتعديل المؤشر الجامع للمصادر الطبيعية والثقافية بتقسيمه إلى مؤشرين منفصلين هما " المصادر الطبيعية " و " المصادر الثقافية ".[11]

في تقرير تنافسية السياحة العالمية لسنة 2011، أدرجت سبعة اقتصادات جديدة في التحليل. تشتمل على أربعة بلدان افريقية (أنغولا، الرأس الأخضر، رواندا وسوازيلاند)، بلدان من الشرق الأوسط (إيران ولبنان)، وبلد آسيوي (تيمور الشرقية). من ناحية أخرى، بلد شمله آخر تقرير (سورينام) لم يحتويه تقرير هذه السنة بسبب الافتقار للبيانات. هذا أدى الى زيادة صافية في التغطية القطرية ليصبح المجموع 139 دولة مشمولة بالتقرير، تغطي جميع مناطق العالم وتحسب أكثر من 98 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وقد تم اضافة مؤشر افتراضي، وهو تغير المناخ، لتصبح مجموعها 15 مؤشرا، على الرغم من أن المؤشر الجديد لم يدرج بعد في الحساب بسبب نقص البيانات في قياس الجوانب المختلفة لتغير المناخ نظرا لأهميته بالنسبة لمستقبل قطاع السفر والسياحة.

الشكل رقم(01): إطار مؤشر تنافسية السفر والسياحة قبل سنة 2015

المصدر: Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013: Reducing Barriers to Economic Growth and Job Creation, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2013, p8.

وقد أدرجت ستة اقتصادات جديدة في التحليل في تقرير تنافسية السياحة العالمية لسنة 2013. وتشمل هذه البلدان ثلاثة بلدان أفريقية جديدة (سيشيل وغينيا وسيراليون)؛ منطقة واحدة في الشرق الأوسط (اليمن)؛ وبلدين في الأميركتين (هايتي وسورينام، التي أعيد وضعها بعد غيابها في الطبعة الأخيرة بسبب نقص البيانات). ومن ناحية أخرى خمسة بلدان شملها آخر تقرير -أنغولا وليبيا وسوريا وتيمور الشرقية وتونس – لم يتم تغطيتها هذا العام بسبب عدم كفاية البيانات أو عدم موثوقيتها. وهكذا فإن طبعة 2013 لديها زيادة صافية في التغطية القطرية لما مجموعه 140 اقتصادا هذا العام -أي أكثر مما كان عليه في تقرير عام 2011 -الذي يغطي جميع مناطق العالم ويمثل أكثر من 98 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[12]

3.3 مؤشرات تنافسية السياحة بعد سنة 2015:

منذ نشر الطبعة السابقة (تقرير تنافسية السياحة 2013) من تقرير تنافسية السفر والسياحة، تغيرت الظروف الإطارية لقطاع السياحة والسفر بشكل ملحوظ. حيث يواجه العالم توترات جغرافية سياسية من الشرق الأوسط وأوكرانيا

إلى جنوب شرق آسيا، مع تزايد التهديدات الإرهابية والخوف من انتشار الأوبئة العالمية. وفي حال استمرارها، يمكن أن تكون لهذه التحديات العالمية تداعيات كبيرة أخرى على صناعة السفر والسياحة، حيث أنها تتطرق تعتبر الشرط المسبق لكي ينمو القطاع ويتطور-قدرة الناس على السفر بأمان. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن موضوع تقرير عام 2015، "النمو من خلال الصدمات"، يعكس السياق العالمي الراهن والتعقيدات العديدة التي يجب معالجتها لضمان نمو قطاعي قوي في المستقبل. وتقيس المبادرة "مجموعة من العوامل والسياسات التي تمكن التنمية المستدامة لقطاع السياحة والسفر، مما يسهم بدوره في تنمية بلد ما وتنافسيته". ويتألف من أربعة مؤشرات فرعية و14 ركيزة، و90 مؤشر فردي موزعة على مختلف الركائز، كما هو مبين في الشكل أدناه.[13]

الشكل رقم(02): إطار مؤشر تنافسية السفر والسياحة بعد سنة 20015

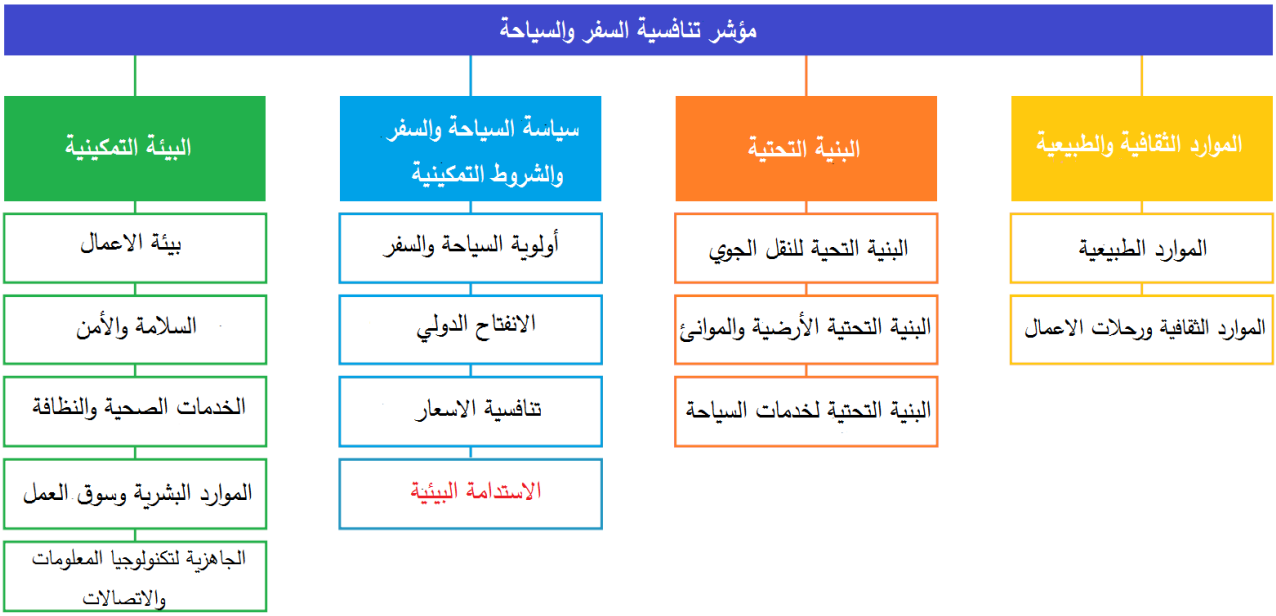

المصدر: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017, p 7.

تقرير عام 2017 يغطي 136 اقتصادا تمثل أكثر من 98٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ستة اقتصادات جديدة تم ادراجها في الطبعة الحالية، لم يتم تحليلها في التقرير السابق: بنن؛ البوسنة والهرسك؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإكوادور، وأوكرانيا. عشر اقتصادات: أنغولا وأنغولا وبوركينا فاسو وغينيا وغيانا وهايتي وميانمار وبورتوريكو وسيشيل وسورينام وسوازيلند تم تغطيتها في عام 2015، لم يشملها هذا التقرير بسبب البيانات غير الدقيقة.[14]

4. دور الاستدامة البيئة في تنافسية السياحة في البلدان العربية

1.4القطاع السياحي في البلدان العربية:

نظرا لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي في السلع والمنتجات الزراعية وارتفاع مستويات الحماية الفعلية على المنتجات المصنعة، فقد اتجهت العديد من الدول العربية الى الاهتمام بالقطاع السياحة كأحد البدائل المتاحة أمامها للتنمية الاقتصادية. وبالتالي فقد تم تخصيص الموارد لتطوير المطارات والموانئ والبنى التحتية لوسائل النقل والفنادق، حيث تم التركيز على محاولة الحصول على حصة أكبر من السوق السياحي العالمي. وخلال العقود الأخيرة، مرت بعض الدول العربية بتطورات إيجابية هامة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ويعزى جزء من ذلك التأثير الإيجابي لتطور قطاع السياحة ضمن قطاع الخدمات.[15]

وعلى الرغم من الرياح المعاكسة الهامة، فقد حسنت منطقة الشرق الأوسط من قدرتها التنافسية في مجال التكنولوجيا والابتكار. ويواصل الوافدون الدوليون النمو ليبلغوا 72 مليونا في عام 2015 مقارنة ب 68 مليونا في عام 2013 و62 مليونا في عام 2011، عندما شهدت المنطقة أكبر انخفاض في عدد السياح الوافدين.[16]

الجدول (01): السياح الوافدين والدخل السياحي في البلدان العربية لسنة 2016

الدولة	أعداد الوافدين	إيرادات السياحة الدولية	مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام مليون دولار		مساهمة السياحة في التشغيل	
			القيمة	من الاجمالي%	القيمة	من الاجمالي%
الامارات	14,200,000	16,038.1	17,661.5	4.2%	329,772	5.7%
قطر	2,929,630	5,035.4	5,174.3	2.8%	79,284	4.7%
البحرين	1,200,000	1,197.0	1,237.0	4.3%	31,738	4.2%
السعودية	17,994,225	10,129.7	15,891.7	2.5%	727,579	6.4%
المغرب	10,176,762	5,852.8	7,735.4	7.7%	731,525	6.8%
عمان	1,897,000	1,539.7	1,812.5	2.5%	53,251	2.7%
مصر	9,139,104	6,065.1	14,482.8	4.9%	1,110,550	4.4%
الأردن	3,761,072	4,064.9	2,036.9	5.6%	71,882	4.5%
تونس	5,359,309	1,380.8	2,524.5	5.8%	185,290	5.3%
لبنان	1,517,927	6,857.3	3,606.3	8.1%	120,894	7.9%
الكويت	182,000	498.6	2,599.8	2.1%	54,357	2.0%
الجزائر	1,710,000	307.7	5,887.4	3.5%	327,306	3.0%
موريتانيا	30,000	29.0	0.0	0.0%	0.0	0.0%
اليمن	366,700	100.0	1,560.2	4.4%	183,424	2.9%

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

رغم احتلال السعودية المرتبة الأولى عربيا في اعداد السياح الوافدين نتيجة الحج والعمرة، الا أن الامارات العربية المتحدة، التي تجتل المرتبة الثانية في اعداد الوافدين، تتفوق عليها في الإيرادات المحصلة من السياحة الدولية نتيجة السياحة المرتبطة بالمال والاعمال. وتأتي المغرب ثالثة في أعداد الوافدين قبل مصر التي تسبقها رغم ذلك في الإيرادات، وتتقدم عليهما لبنان في حجم الإيرادات رغم الفارق الشاسع في اعداد الوافدين. وتبقى حصيلة الجزائر ضعيفة ومتدنية في الإيرادات رغم انها تفوق لبنان في اعداد الوافدين.

2.4 مؤشرات تنافسية السياحة في البلدان العربية:

يعتمد تحليلنا هنا على تقارير تنافسية السفر والسياحة للمنتدى الاقتصادي العالمي، والمتعلقة بالبلدان العربية. ويرتكز التقرير في منهجيته لتحليل قدرة تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية المشاركة على 4 محاور رئيسية، انبثق منها 14 مؤشر ولكل مؤشر متغيرات، وفق التقسيم الجديد المعتمد بداية من تقرير سنة 2015.

ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحتل المرتبة 29 عالميا، أكبر دولة تنافسية في المنطقة. ولا يزال أداءها يتحسن (ارتفاع بنسبة 1.4 في المائة منذ عام 2015)؛ رحبت البلاد ب 14.4 مليون زائر دولي في عام 2015، أي بزيادة 4

ملايين زائر عن العامين الماضيين. وعلى الرغم من هذا التحسن، انخفض البلد بعدد قليل من المناصب في التصنيف العالمي، وذلك بسبب الأداء الاستثنائي لبلدان في مناطق أخرى، ولا سيما كوريا الجنوبية واليونان.

الجدول (02): ترتيب الدول العربية المشاركة في تقرير تنافسية السفر والسياحة العالمي لسنة 2017

الدولة	الرتبة عالميا	النتيجة	التغير منذ سنة 2015
الامارات العربية المتحدة	29	4.49	–5
قطر	47	4.08	–4
البحرين	60	3.89	0
السعودية	63	3.82	1
المغرب	65	3.81	–3
عمان	66	3.78	–1
مصر	74	3.64	9
الأردن	75	3.63	2
تونس	87	3.50	–8
لبنان	96	3.37	–2
الكويت	100	3.33	3
الجزائر	118	3.07	5
موريتانيا	132	2.64	5
اليمن	136	2.44	2

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

رغم تراجعها 5 مراتب عالمياً، تبقى الإمارات العربية المتحدة متصدرة الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة العالمي، تليها قطر وبفارق كبير نسبياً، ثم البحرين التي حافظت على ترتيبها لسنة 2015. ما يلاحظ كذلك تراجع مصر، رغم مقوماتها وعراقتها في المجال السياحي، امام كل من المغرب وعمان، كذلك التراجع الكبير لتونس نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني. أما في ذيل الترتيب فلا يتأخر عن الجزائر الا موريتانيا واليمن المثقل بأزمته صراعه العسكري.

وبتفصيل التحليل بناءا على المؤشرات الأربعة (والتي تطرقنا اليها سابقا) لتقرير تنافسية السفر والسياحة العالمي، والخاصة بالبلدان العربية لسنة 2017 نتحصل على النتائج التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المحاور الثلاثة لتنافسية السفر والسياحة في البلدان العربية لسنة 2017

الدولة	الترتيب العالمي	المؤشر العام	البيئة التمكينية	سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية	البنية التحتية	الموارد الثقافية والطبيعية
الامارات العربية المتحدة	29	4.49	5.84	4.4	5.37	2.4
قطر	47	4.08	5.82	4.01	4.67	1.7
البحرين	60	3.89	5.42	4.12	4.53	1.5

السعودية	63	3.82	5.3	3.77	3.9	2.35
المغرب	65	3.81	4.72	4.15	3.33	3.05
عمان	66	3.78	5.24	3.95	3.66	2.25
مصر	74	3.64	4.2	4.45	3.03	2.9
الأردن	75	3.63	5.14	4.35	3.23	1.8
تونس	87	3.50	4.52	4.4	3.03	2
لبنان	96	3.37	4.36	4.17	3.2	1.75
الكويت	100	3.33	5.1	3.4	3.26	1.55
الجزائر	118	3.07	4.38	3.5	2.23	2.15
موريتانيا	132	2.64	3.22	3.65	2	1.7
اليمن	136	2.44	3.12	3.1	1.9	1.6

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

بالنسبة لمؤشر البيئة التمكينية، نلاحظ أن ترتيب الدول العربية متوافق تقريبا مع تريب المؤشر العام، باستثناء تقدم عمان والأردن والكويت، وفي المؤخرة تقدم الجزائر على مصر ولبنان. أما بالنسبة لمؤشر سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية، فتتصدر مصر مجموع الدول العربية تليها كل من تونس والامارات العربية المتحدة، وتبقى اليمن متذيلة الترتيب مسبوقة بالكويت والجزائر. فيما يخص مؤشر البنية التحتية، تحتل الإمارات العربية المتحدة الصدارة متبوعة بكل من قطر والبحرين، وتتذيل الترتيب اليمن مسبوق بموريتانيا والجزائر. أما مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية، تتصدر المغرب الترتيب، تليها الامارات وعمان، وتحتل البحرين مؤخرة الترتيب، مسبوقة باليمن.

هناك تناقضات كبيرة في المنطقة، مما يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الأقل تجانسا. فعلى سبيل المثال، في حين أن بعض البلدان تحتل مرتبة أدنى في المؤشرات الأمنية، فإن بلدان مثل سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر هي من بين أكثر 10اقتصادات أمانا على مستوى العالم، مع حدوث القليل من الإرهاب. وبالمثل، هناك اختلافات صارخة في بيئة الأعمال، وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونوعية البنية التحتية بين بلدان القمة الأولى في المنطقة (الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية) التي تؤدي أداء جيدا، و10 اقتصادات الأقل نموا.

وهناك أيضا تباينات كبيرة في أداء البلدان في المنطقة مقارنة بطبعة عام 2015. وقد حققت البحرين والمغرب والجزائر، بدءا من مستويات مختلفة، تحسنا كبيرا في أمنها، في حين سجلت المملكة العربية السعودية أكبر تحسن إقليمي في الصحة والنظافة الصحية. وبالمثل، ففي حين أن هناك بلدان مثل مصر والكويت التي زادت من أولويات قطاع النقل والتكنولوجيا، والبعض الآخر، مثل قطر واليمن، لم تفعل ذلك. وقامت مصر وعمان وبدرجة أقل بالمملكة العربية السعودية بتحسين مواردها الثقافية بشكل ملحوظ أكثر من المتوسط الإقليمي، في حين سارت البحرين وتونس بشكل أسرع نحو

الانفتاح مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة .وتبقى دول المنطقة تأمل أن تستمر في التحسن -على الرغم من السياق الأمني الدولي -في وضع أفضل بعد استعادة الاستقرار.

وتستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير بيئة عمل متميزة للاستثمار في أنشطة العلوم والتكنولوجيا (مرتبة 5)، مع الاستعداد المتقدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مرتبة 15)، وواحدة من أفضل البنى التحتية للنقل الجوي في العالم (مرتبة 3)، من حيث الاتصال وجودة الخدمة. كما أنها واحدة من الوجهات الأكثر أمانا (مرتبة 2)، ولها بنية تحتية متطورة للضيافة والترفيه (مرتبة 27).

3.4 مؤشر الاستدامة البيئية كمحدد لتنافسية السفر والسياحة في البلدان العربية

تزايد الاهتمام بعنصر الاستدامة البيئية ضمن محددات مؤشر تنافسية السياحة العالمي، وقد أدرج في التقسيم الجديد المعتمد بداية من تقرير سنة 2015 ضمن محور سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية.

الجدول رقم (04): المؤشرات الفرعية لسياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية

الدولة	سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية					
	المتوسط	أولوية السياحة والسفر	الانفتاح الدولي	تنافسية الاسعار	الاستدامة البيئية	
					المؤشر	الرتبة
الامارات العربية المتحدة	4.4	5.1	3.0	5.0	4.48	40
قطر	4.01	4.5	2.0	5.7	4.15	65
البحرين	4.12	4.3	2.9	5.5	3.83	100
السعودية	3.77	4.4	1.6	5.6	3.48	124
المغرب	4.15	5.0	2.7	5.2	3.72	107
عمان	3.95	4.4	2.2	5.5	3.71	109
مصر	4.45	5.0	2.5	6.2	4.13	67
الأردن	4.35	5.3	3.3	4.8	4.04	82
تونس	4.4	4.8	3.0	5.9	3.93	89
لبنان	4.17	5.0	2.5	5.5	3.7	110
الكويت	3.4	3.3	1.9	5.3	3.07	135
الجزائر	3.5	2.8	1.5	6.0	3.73	106
موريتانيا	3.65	3.2	2.9	4.8	3.69	111
اليمن	3.1	2.4	1.3	5.9	2.78	136

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

رغم تراجع الامارات العربية المتحدة امام مصر في رتبتها فيما يخص متوسط محور سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية، واحتلالها المرتبة الثانية عربيا مناصفة مع تونس، الا انها تتصدر البلدان العربية فيما يخص مؤشر الاستدامة البيئية. وتأتي قطر ثانية متبوعة بمصر ثم الأردن، وتبقى اليمن في مؤخرة الترتيب مسبوقة بالكويت.

وبالتركيز أكثر على مؤشر الاستدامة البيئية، والذي يتم تقسيمه الى 10 مؤشرات فرعية، سوف نتطرق اليها بالتفصيل من خلال الجدولين رقم (05) و(06):

الجدول رقم (05): المؤشرات الفرعية للاستدامة البيئية 02/01

	التشدد في الأنظمة البيئية		إنفاذ الأنظمة البيئية		استدامة تنمية صناعة السياحة والسفر		تركيز (2.5) الجسيمات ميكروغرام / م3		التصديق على المعاهدات البيئية 0-27 (الأفضل)	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
الامارات	16	5.5	16	5.5	1	6.3	99	11.2	79	20
قطر	22	5.3	17	5.5	33	4.9	121	13.5	107	18
البحرين	58	4.3	52	4.2	71	4.3	80	9.8	115	17
السعودية	57	4.3	49	4.2	87	4.0	85	10.2	90	19
المغرب	87	3.7	72	3.7	61	4.5	50	6.4	31	24
عمان	30	5.0	25	5.1	58	4.5	67	7.8	67	21
مصر	134	2.5	135	2.2	92	3.9	125	14.9	67	21
الأردن	56	4.3	47	4.2	67	4.3	98	11.0	43	23
تونس	103	3.4	112	3.1	99	3.9	54	6.6	67	21
لبنان	135	2.4	134	2.5	105	3.7	102	11.4	90	19
الكويت	104	3.4	105	3.2	133	2.6	127	15.6	125	16
الجزائر	130	2.8	121	2.9	123	3.1	58	6.8	90	19
موريتانيا	128	2.8	128	2.7	109	3.7	10	2.9	67	21
اليمن	136	1.7	136	1.8	136	2.0	80	9.8	90	19

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

بالنسبة لمؤشري التشدد في الأنظمة البيئية وإنفاذ الأنظمة البيئية، تتصدر الامارات العربية المتحدة الدول العربية متبوعة بقطر ثم عمان، وتتذيل الترتيب عربيا وعالميا مصر، لبنان واليمن، أما الجزائر فتحتل المرتبة 130 عالميا في مؤشر التشدد في الأنظمة البيئية والمرتبة 121 في مؤشر إنفاذ الأنظمة البيئية. أما بالنسبة لمؤشر استدامة تنمية صناعة السياحة والسفر، فتتصدر الامارات العربية المتحدة المشهد عربيا وعالميا، ثم تليها قطر بفارق كبير، وتتذيل الترتيب كل من الجزائر، الكويت واليمن. فيما يخص مؤشر تركيز الجسيمات، والذي يتم قياسه بالميكروغرام / م^3، فتحتل موريتانيا الصدارة عربيا

وفي مركز متقدر عالميا (مرتبة 10)، متبوعة بكل من المغرب، تونس والجزائر، وتتذيل الترتيب في هذا المؤشر الكويت، وقبلها مصر وقطر، أما الامارات متصدرة الدول العربية في المؤشر العام لتنافسية السياحة فقد جاءت متأخرة عالميا في مؤشر تركيز الجسيمات باحتلالها الرتبة 99 عالميا. أما ما تعلق بمؤشر التصديق على المعاهدات البيئية، والذي حدد بمؤشر تتراوح قيمته بين 0 و27 حسب درجة الأفضلية، فقد احتلت المغرب الرتبة الأولى عربيا وبمركز متقدم عالميا (المرتبة 31)، تليها الأردن في الرتبة 43 عالميا، بينما في مؤخرة الترتيب عربيا نجد الكويت (الرتبة 125 عالميا) مسبوقة بالبحرين وقطر، أما الجزائر فاحتلت المرتبة 90 عالميا رفقة اليمن والسعودية.

الجدول رقم (06): المؤشرات الفرعية للاستدامة البيئية 02/01

	الإجهاد المائي الأساسي 5-0 (الأعلى)		الأنواع المهددة ٪ مجموع الأنواع		تغير الغطاء الغابي ٪ التغير		معالجة مياه الصرف الصحي ٪		ضغط صيد الجرف الساحلي طن/كم2	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
الامارات	124	5.0	65	5.8	n/a	n/a	16	87.1	33	0.0
قطر	124	5.0	32	4.0	n/a	n/a	28	70.0	27	0.0
البحرين	124	1 5.0	22	3.7	n/a	n/a	24	72.7	90	1.0
السعودية	123	5.0	67	6.0	n/a	n/a	39	54.6	104	10.0
المغرب	113	4.2	101	7.8	56	0.0	79	5.4	88	0.7
عمان	121	5.0	62	5.7	n/a	n/a	78	5.4	35	0.1
مصر	59	1.4	86	6.6	13	0.0	54	28.4	29	0.0
الأردن	117	4.8	71	6.2	2	0.0	58	18.6	31	0.0
تونس	99	3.5	75	6.4	74	0.1	47	44.1	65	0.2
لبنان	116	4.7	66	5.9	51	0.0	37	54.7	48	0.1
الكويت	124	5.0	52	5.2	n/a	n/a	48	43.1	78	0.3
الجزائر	98	3.4	93	7.3	83	0.1	46	45.1	43	0.1
موريتانيا	34	0.5	63	5.8	128	1.0	111	0.0	54	0.1
اليمن	120	5.0	76	6.4	n/a	n/a	111	0.0	38	0.1

المصدر: من إعداد الباحثين استخلاصا من: Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017.

فيما يخص مؤشر الإجهاد المائي الأساسي، والذي يتم قياسه بدرجة من 0 الى 5 حسب الافضلية، فقد احتلت موريتانيا الريادة عربيا باحتلالها الرتبة 34 عالميا، تليها مصر في المرتبة 59 عالميا، بينما باقي البلدان العربية فقد جاءت متأخرة في ترتيبها العالمي، حيث تذيلت دول الخليج الترتيب العربي، فقد احتلت كل من الامارات وقطر والبحرين والكويت الرتبة 124 عالميا، وسبقتهم السعودية في المرتبة 123 عالميا، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 98 عالميا. أما مؤشر الانواع المهددة، والذي يتم قياسه بالنسبة المئوية الى اجمالي الانواع، فقد احتلت البحرين الريادة عربيا باحتلالها المرتبة 22 عالميا،

تليها قطر في المرتبة 32 عالميا، بينما نجد المغرب في مؤخرة الترتيب عربيا باحتلالها المرتبة 101 عالميا، وقبلها الجزائر في المرتبة 93، بينما الامارات فقد جاءت في المرتبة 65 عالميا. وبالنسبة لمؤشر تغير الغطاء النباتي، والذي يمثل النسبة المئوية للتغير، فان الكثير من البلدان العربية لا تملك مؤشرات بحكم الطبيعة الصحراوية لأغلبها، واحتلت الأردن المرتبة الثانية عالميا، تليها مصر في المرتبة 13 عالميا، وجاءت موريتانيا أخيرا باحتلالها للمرتبة 128 عالميا، بينما بلغت مرتبة الجزائر 83 عالميا. أما مؤشر معالجة مياه الصرف الصحي، والذي يمثل بالنسبة المئوية للتغطية، فاحتلت الامارات العربية المتحدة الريادة عربيا (المرتبة 16 عالميا)، تليها البحرين ثم قطر، بينما تذيلت الترتيب كل من موريتانيا واليمن مناصفة، وتحصلت الجزائر على الترتيب 46 عالميا. بالنسبة لمؤشر ضغط صيد الجرف الساحلي، والذي يتم احتسابه بـ طن /كم^2، فاحتلت قطر الصدارة، تليها الأردن ثم قطر، بينما تذيلت الترتيب السعودية.

5. الخاتمة:

تعرف التنافسية السياحية حسب المنظمة العالمية للسياحة على أنها الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين. وتعرف أيضا بقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية، من خلال دمج الأصول (الموارد الطبيعية) مع عملية التصنيع (كالبنية التحتية) ومن ثم تحويلها إلى نتائج اقتصادية. إن خطط تسويق واستراتيجيات تعزيز القطاع السياحي تتضمن بشكل أساسي التكلفة، النوعية، الانطباع ونوعية الإدارة. ويعتبر التنافس بين المقاصد السياحية غاية في الأهمية، وقد بدأت تشهد مزيدا من الحدة، لا سيما أن كثيرا من الدول تحاول الحصول على حصة أكبر من السياحة العالمية الآخذة في التنامي. ويتكون المؤشر الكلى لتنافسية السياحة والسفر بعد تعديله في تقرير 2015، من أربعة مؤشرات فرعية و14 ركيزة و90 مؤشر فردي، ويقيس العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والتي تشمل بيئة الأعمال، والسلامة والأمن، الخدمات الصحية والنظافة،الموارد البشرية وسوق العمل، الجاهزية لتكنولوجيا المعومات والاتصال، أولوية السفر والسياحة، الانفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، الاستدامة البيئية، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية الأرضية والموانئ، البنية التحتية لخدمات السياحة، الموارد الطبيعية، والموارد الثقافية ورحلات الأعمال.

ونظرا للأهمية الاقتصادية المتنامية السياحية، وانطلاقا من تحليل مؤشرات تنافسية السياحة والسفر للبلدان العربية، وبالتركيز على دور مؤشر الاستدامة البيئية في تفعيل ذلك، نوصي بضرورة إرساء إستراتيجية سياحية شاملة وقطاعية منسجمة، تكرس التعاون بين الدول العربية من ناحية، وبين القطاعين العام والخاص من ناحية أخرى. ويتم ذلك بالاعتماد على معرفة دقيقة للسياح، والأسواق التي يتم استقطابها، لدعم المواقع التنافسية، وتقوية مردودية القطاع السياحي. وبما أن اغلب الدول العربية ترتيبها متأخر في مؤشر الاستدامة البيئة، وجب عليها الاهتمام بالتنمية المستدامة وتعزيزها، لتعزيز مواقعها وبالتالي تقوية تنافسيتها. كما وجب الاهتمام أكثر بالتصديق على المعاهدات البيئية وتفعيلها وتجسيدها على أرض الواقع، التشدد أكثر في الأنظمة البيئية. كما وجب التخفيف من الإجهاد المائي الذي تعاني منه اغلب البلدان العربية، بواسطة إدخال استخدام الأساليب والتقنيات المستدامة في الإدارة والاستهلاك. كما ندعو البلدان العربية إلى الاهتمام من الأنواع المهددة وتقليص نسبتها المرتفعة عالميا، بالحد من التلوث وبعث كل عناصر الاستدامة في الطبيعة. كما نوصي البلدان العربية بالرفع من نسبة معالجة مياه الصرف الصحي تدريجيا وعلى مراحل، حتى الوصول إلى المعايير العالمية. فبالنظر إلى تطور السياحة الدولية وتقلباتها الظرفية والمفاجئة من جهة، ولتنامي التنافسية المبنية على تعدد العرض وتنوعه في مختلف المقاصد السياحية من جهة أخرى، فان تطوير آليات المتابعة هو الكفيل بضمان جدوى الإستراتيجية السياحية، وذلك بتجنيب الدول العربية كوجهة سياحية للتعرض إلى مخاطر تقلص وانكماش الطلب، وبتحديد المعوقات التي تحول دون تطور قطاع السياحة في العالم العربي، الذي يمتلك من المقومات السياحية ما يؤهله لاحتلال مكان مرموق بين مناطق العالم في اجتذاب السياح الأجانب، ولتنشيط السياحة العربية البينية وتفعيلها.

6. الهوامش والمراجع:

[1] http://www.unesco.org/education/tlsf/mods/theme_c/mod16.html , accessed 17/02/2018.
[2] http://www.unesco.org/education/tlsf/mods/theme_c/mod16.html , accessed 16/02/2018.
[3] UNEP and UNWTO, Making Tourism More Sustainable - A Guide for Policy Makers, 2005, p.11-12
[4] Budeanu, A., et al.Sustainable tourism, progress, challenges and opportunities: introduction to this special volume, Journal of Cleaner Production (2015), pp 4-5.

[5] منظمة السياحة العالمية، السياحة وأهداف التنمية المستدامة، اسبانيا، 2015، ص ص 1–4.

[6] النجار يحي علي، العلاقة الدالية بين الاستثمار السياحي والدخل القومي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 2005، ص 92.

[7] نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 4.

8 Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2007, pp 4-6.
9 Margareta Drzeniek, Hanouz Sherif El Diwany and Tarik Yousef, The Arab World Competitiveness Report 2007, World Economic Forum Geneva, Switzerland, 2007, p 68.

[10] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص ص 227–228.

11 Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2009, pp 3-6.

[12] Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013: Reducing Barriers to Economic Growth and Job Creation, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2013, p9.
13 Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2015: Growth through Shocks, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2015, p v.
14 Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017, p 8.

[15] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2006، الكويت، ص 124.

16 Roberto Crotti and Tiffany Misrahi, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017: Paving the way for a more sustainable and inclusive future,op cit, p 16.